

ПЕДАГОГИЧЕСКИЕ НАУКИ

УДК 373

CHALLENGES FACED BY PEER-REVIEWERS FOR LOCAL AND INTERNATIONAL ACADEMIC INSTITUTIONS

المشكلات التي تواجه محكمي المؤسسات الأكاديمية المحلية والدولية

Reima Al-Jarf

King Saud University

reima.al.jarf@gmail.com

Submission Date: 10.02.2019

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المشكلات التي يواجهها المحكم للمؤسسات الأكاديمية المحلية والدولية من حيث الأبحاث المختارة للتحكيم، والوقت المخصص للتحكيم، متابعة المحكمين، المعايير المستخدمة في التحكيم، قرارات التحكيم، إجازة الأبحاث، الضغوط التي يتعرض لها المحكم، قرارات التحكيم. ستقوم الباحثة باستخدام مقابلة تلفونية وبإعداد استبانة لحصر مشكلات التحكيم من وجهة نظر المحكمين، وستقوم باستخدام المقابلة التلفونية مع المحكمين المقيمين في المملكة، وسترسل الاستبانة المفتوحة بالبريد الإلكتروني للمحكمين الذين يقيمون خارج المملكة. ستقوم الباحثة بتفريغ الاستجابات ثم مقارنة المشكلات التي يواجهها المحكمون للمؤسسات الأكاديمية المحلية الدولية وأسبابها وتقديم بعض التوصيات للتغلب عليها.

الكلمات المفتاحية: محكمون، المؤسسات الأكاديمية المحلية، المؤسسات الأكاديمية الدولية، محكمو الدوريات، التحكيم العلمي، مشكلات التحكيم المحلي، مشكلات التحكيم الدولي

Abstract

The study is aimed at finding out the challenges that peer-reviewers for local and international academic institutions face in terms of articles selected, time given for finishing the review, following up reviewers, evaluation criteria, decision-making, accepting and rejecting articles, and pressures imposed on peer-reviewers. The researcher used telephone interviews with international reviewers residing abroad and a questionnaire-survey with local peer-reviewers residing in Saudi Arabia for assessing peer-review challenges, as perceived by a sample of peer-reviewers. Challenges as revealed by responses of the national and international reviewers will be compared. Some recommendations for overcoming those challenges are given.

Keywords: reviewing challenges, local peer-reviewers, international peer-reviewers, peer-reviewing, challenges of peer-reviewing, challenges of local peer-reviewing, challenges of international peer-reviewing

For citation: Al-Jarf, R. (2019). المشكلات التي تواجه محكمي المؤسسات الأكاديمية المحلية والدولية. [Challenges faced by peer-reviewers for local and international academic institutions]. *Eurasian Arabic Studies*, 6, 54-77.

مقدمة

ظهرت عملية تحكيم الأبحاث العلمية في منتصف القرن العشرين. فعلى سبيل المثال لم تخضع أبحاث اينشتاين التي أطلق عليها "Annus Mirabilis" ونشرت في عدد عام 1905 من مجلة Annalen der Physik للتحكيم. إذ لم يحكمها أحد سوى رئيس تحرير المجلة ماكس بلانك Max Planck أبو النظرية العددية quantum theory ومساعدته Wilhelm Wien. وعلى الرغم من أنهما زميلين وحصلا على جائزة نوبل، إلا أنه لم يتم تشكيل لجنة تحكيم كما هي الحال في كثير من الدوريات العلمية المحكمة (Wikipedia). وتعتبر التبادلات الفلسفية Philosophical Transactions الصادرة عن الجمعية الملكية أول مجلة أقرت التحكيم رسمياً (Zuckerman & Merton, 1971). والآن المحكم هو قلب عملية النشر العلمي. ففي دراسة أجراها McKnight and Price (1999)، أفاد 94% من المستجيبين أن التحكيم مهم في الدوريات المطبوعة. وأظهرت نتائج دراسات مسحية أجرتها جمعية ناشري المجتمع المهني والمتعلم (ALPSP) (2002; 1999) ودراسة أجراها Rowland (1982) أن 81% من المؤلفين و80% من القراء لا زالوا يعتبرون التحكيم مهماً. ويرى أعضاء هيئة التدريس أن للأبحاث المحكمة أهمية كبرى المحكمة في الترقية (Speier, Palmer, Wren & Hahn, 1999). وفي دراسة أجرتها مجالس الأبحاث البريطانية عام 2006م (Research Councils UK (2006) وجدوا أن 93% من باحثي الجامعات يعتقدون أن التحكيم مهم، وله دور مركزي في الحياة الأكاديمية وينظرون إليه نظرة تقدير. وعلى الرغم من هذا التقدير إلا أن التحكيم ليس خالياً من الأخطاء. ومن الصعب العثور على محكمين مؤهلين. كما أن أكثر المحكمين موهبة يكونون دائماً مشغولين بأنشطة تحكيمية لمجالس الأبحاث.

هذا وتتم الأعمال المقدمة للتحكيم بعدة مراحل مهمة قبل أن ترسل للنشر. فعلى سبيل المثال، قام Schwier (1994) بتتبع مسيرة الأبحاث المقدمة للنشر في المجلة الكندية للاتصال التربوي – التي تصدر 3 مرات في العام - منذ لحظة الفحص الإداري المبدئي للأبحاث الواردة إلى مراجعة هيئة التحرير، ثم اختيار المحكمين لها، ثم إخضاعها للتحكيم، ثم إعادتها إلى الباحث للمراجعة،

وإجراء التعديلات، ثم الفحص النهائي. وذكر أن مزايا هذه الإجراءات هو تقديم تعليقات مفيدة وحيوية للباحث، وغرلة الأبحاث المقدمة واختيار أفضلها للنشر، كما أنها طريقة تمييز مناسبة في حالة التقويم للترقية، ووضع معايير مهنية للأبحاث والتخصص، وتخفيض التكاليف. والتحكيم متطلب للنشر في الدوريات العلمية وللحصول على دعم مالي للبحث أو الدراسة من جهة ما. من هنا كان إلقاء الآخرين نظرة على العمل من شأنه أن يحدد مواضع الضعف فيه. ويقدمون اقتراحات لتحسينه ويحولون دون نشر الأبحاث الضعيفة التي لا تنطبق عليها معايير البحث العلمي الجيد في التخصص. والتحكيم وسيلة لاختيار عدد قليل من الأبحاث أو خطط البحث عندما تكون مصادر التمويل محدودة، وعندما تكون الأعداد المنشورة من الدورية أو عدد صفحات الدورية محدودة.

وحيث إن المحكمين يختارون من الخبراء في مجال البحث المقدم للتحكيم، لذا فإن عملية التحكيم ضرورية لتأسيس قاعدة عريضة ومتينة للمعرفة والبحث العلمي يمكن الاعتماد عليها. وقد يكون العلماء الذين يقرأون الأبحاث المنشورة خبراء في مجال دقيق جداً، لذا فإنهم يعتمدون على عملية التحكيم لتقديم بحث موثوق به يستطيعون أن يبنوا عليه أبحاثاً تالية أو ذات علاقة بموضوع التخصص.

وتعتمد مجالس الأبحاث (Research Councils UK (2005; 2006A; 2006B) على التحكيم لإعطاء تعليقات بناءة وتفسير آراء المحكمين ودرجاتهم التي يرسلونها إلى أصحاب البحوث. لذا من الأهمية بمكان أن يعطي المحكمون تغذية راجية تساعد الباحثين. ونادراً ما يتلقى المحكمون أي مكافأة أو مردود مقابل عملية التحكيم. فهي نشاط بدون أسم. وتنتشر بعض الدوريات قائمة بأسماء من يحكمون لها ولكن المحكمين لا يحصلون على أي اعتراف بمجهودهم من الجمهور.

وجاء في تقرير مجالس الأبحاث في بريطانيا لعام 2006 (Research Councils (2006 أن قوة التحكيم تتجلى في القدرة على تحسين نوعية مشاريع البحث المقدمة. وقد يلفت المحكمون نظر المتقدم للأبحاث الجارية في مكان آخر ويقدم أفكار لتحسين طريقة البحث. والمشاركة في التحكيم مفيدة للمحكمين أنفسهم، حيث يصفق التحكيم مهاراتهم ويكتسبون أفكاراً جديدة. والتحكيم نظام ذو طبيعة تنافسية. وهذا التنافس يجعل الأبحاث المقدمة ذات جودة عالية. حيث يكون لدى المتقدمين دافع كبير لتقديم مشاريع أبحاث في الطليعة. ومن ناحية أخرى تساعد قوة التنافس وعملية الاختيار في التأكد من جودة المشاريع المختارة للتمويل.

ووجد (Mulligan (2004 أن التحكيم يؤدي إلى التنمية الشخصية والمهنية المحكم والمحكم له. ولم يعتبر المحكمون الحوافز شيئاً أساسياً ولكنه لا مانع منها، واقترحوا إعطاء المحكمين خصومات على الكتب وحبر الطابعات. ومما يشهد بأهمية التحكيم أن الفرضيات العلمية التي تقدم للعالم يتجاهلها جمهور العلماء إلا إذا نشرت في دوريات علمية محكمة (Mulligan (2004.

وعلى الرغم من أهمية التحكيم لكل من المؤلفين والقراء، إلا أن إجراءات التحكيم لا تخلو من السلبيات والمشكلات التي خضعت لدراسات موسعة في المجال الطبي الحيوي. وهناك سلسلة

منتظمة من المؤتمرات الدولية حول التحكيم العملي في العلوم الطبية الحيوية والتي تنشر تقارير عنها في أعداد خاصة من مجلة الجمعية الأمريكية الطبية *Journal of the American Medical Association (JAMA)* (1990, 1996, 1998). وستعرض الباحثة سلبيات التحكيم ومشكلاته عند عرض الدراسات السابقة.

وعلى الرغم من وفرة الأبحاث والتقارير والمؤتمرات الأجنبية التي تدور حول مشكلات تحكيم أبحاث المنح وأبحاث الدوريات وغيرها، إلا أن الأبحاث العربية في هذا المجال شبه معدومة. فقد قامت الباحثة بالبحث في قواعد قواعد معلومات مكتبة الملك فهد، ومكتبة الملك عبد العزيز العامة ومكتبة مكتب التربية العربي لدول الخليج ومحرك بحث غوغل فلم تعثر على أبحاث عربية تدور حول المشكلات التي تواجه المحكم للمؤسسات الأكاديمية المحلية والعربية. أي أن هناك نقص في الأبحاث العربية في هذا المجال. إضافة إلى أن واقع تحكيم الأبحاث غير مرض وبعوض الممارسات التحكيمية مثل إضاعة الأبحاث، واستغراق وقت طويل في عملية تحكيم البحث وغيرها من الممارسات غير مرضية، ونحتاج إلى أن ننظر إلى واقع التحكيم في المؤسسات الأكاديمية المحلية نظرة حيادية، ونضع معايير تحكيم قابلة للتطبيق ونطور إجراءات التحكيم لاختصار الوقت وجعله أكثر موضوعية وفائدة.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى حصر المشكلات التي يواجهها المحكمون لكل من المؤسسات الأكاديمية المحلية والمؤسسات الأكاديمية الدولية في تحكيم أبحاث الدوريات والملخصات والأبحاث المقدمة للمؤتمرات، والأبحاث المقدمة للترقية ولمراكز الأبحاث، ومشاريع أبحاث المنح، والكتب المقدمة للنشر، والكتب الدراسية، والأعمال المترجمة، وتقديم بعض التوصيات لتحسين عملية التحكيم في المؤسسات الأكاديمية المحلية والاستفادة من التجارب الدولية، ورفع مستوى الجودة في التحكيم وفي الأبحاث المنشورة محليا.

أسئلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة أن تجيب عن الأسئلة التالية: (1) ما المشكلات التي يواجهها المحكمون لكل من المؤسسات الأكاديمية المحلية والمؤسسات الأكاديمية الدولية في تحكيم أبحاث الدوريات، والملخصات والأبحاث المقدمة للمؤتمرات، والأبحاث المقدمة للترقية، والأبحاث المقدمة لمراكز أبحاث، المشاريع البحثية الممولة، الكتب المقدمة للنشر، والكتب الدراسية والأعمال المترجمة. (2) ما أسباب تلك المشكلات؟ (3) هل هناك فروق بين المشكلات التي يواجهها محكمو المؤسسات الأكاديمية ومحكمو المؤسسات الدولية؟ (4) ما الطرق التي يمكن اتباعها لتحسين عملية التحكيم في المؤسسات الأكاديمية المحلية؟

أهمية الدراسة

حيث إن التحكيم وسيلة لاتخاذ القرار، لذا فإن تشخيص الصعوبات التي يواجهها المحكمون للمؤسسات الأكاديمية المحلية وعرض التجارب الدولية في التحكيم سيساعد في وضع ضوابط

للتغلب على هذه الصعوبات قدر الإمكان. وستساهم هذه الدراسة في رفع درجة الموضوعية والشفافية في تحكيم الأبحاث، ورفع مستوى جودة الأبحاث المنشورة محليا، وتقديم مقترحات لتحسين عملية التحكيم في المؤسسات الأكاديمية المحلية.

حدود الدراسة

شملت عينة المحكمين للمؤسسات الأكاديمية داخل المملكة محكمين من الرجال والسيدات لديهم خبرة في تحكيم أبحاث الدوريات، والملخصات والأبحاث المقدمة للمؤتمرات، والأبحاث المقدمة للترقية، والأبحاث المقدمة لمراكز أبحاث، ومشاريع أبحاث المنح، والكتب المقدمة للنشر، والكتب الدراسية، والأعمال المترجمة. وشملت عينة المحكمين الذين حكموا لمؤسسات أكاديمية دولية (عربية وأجنبية) محكمين من الرجال والسيدات لديهم خبرة في تحكيم أبحاث الدوريات، والأبحاث المقدمة للمؤتمرات، الملخصات والأبحاث المقدمة للترقية، والأبحاث المقدمة لمراكز أبحاث، ومشاريع أبحاث المنح، والكتب المقدمة للنشر، والكتب الدراسية، والأعمال المترجمة. وسيتم استثناء المشكلات التي تواجه محكمي الرسائل الجامعية لأنها محور دراسة أخرى. ولن يتم تصنيف المشكلات وفقا لتخصص المحكمين المشاركين في الدراسة لأنه غير مهم ولا وفقا للجهة المحكمة لأن المشكلات قد تتكرر في أكثر من جهة، وما يهم هو أن يكون المحكم قد حكم لمؤسسات مختلفة ولأغراض مختلفة.

ثانيا: سيتم تصنيف الاستجابات وفقا لنوع المشكلة، وليس وفقا لنوع المؤسسة التي يحكم لها أو غرض التحكيم. وإذا كان لدى المحكم تجربة في التحكيم للمؤسسات الأكاديمية المحلية والدولية، سيتم فصل الاستجابات.

ثالثا: هذه الدراسة دراسة نوعية، وليس من الضروري إظهار النسب المئوية. ولا يوجد إحصائية تبين % المحكمين الذين واجهوا مشكلة بعينها لصغر العينة ولاختلاف المشكلات التي ذكروها، فالمهم هنا هو نوعية المشكلة التي يواجهها المحكم وليس نسبة من يواجهونها.

تعريف المصطلحات

التحكيم:

عرفت موسوعة ويكيبيديا (Wikipedia) التحكيم بأنه عملية إخضاع عمل علمي أو بحث أو أفكار لمؤلف للفحص من قبل آخرين خبراء في المجال نفسه. ويستخدم المحررون والمؤسسات الممولة التحكيم أساسا لاختيار الأبحاث والدراسات العلمية التي يرسلها المؤلفون وفحصها ثم اتخاذ قرار بشأن إعطاء المنحة. وتهدف عملية التحكيم إلى جعل المؤلفين يحققون معايير التخصص. وينظر المتخصصون والعلماء في المجالات المختلفة إلى الأبحاث غير المحكمة نظرة شك وريبة. وحتى الدوريات المحكمة من الممكن أن تحتوي على أخطاء رغم التحكيم.

وعرفت شركة Elsevier للنشر التحكيم بأنه عملية إشراك الخبراء في تخصص ما في قراءة الأبحاث الجديدة والتعليق عليها من أجل التحقق من صحتها وتوكيدها. والتحكيم في بعض المجالات هو الخط الفاصل بين الحكم على ما هو علمي وما هو تكهنات. ويقوم التحكيم بفرز

الدراسات المقدمة ويطلب من المؤلفين أن يحققوا معايير تخصصهم ويصلوا إلى الموضوعية العلمية.

وحتى يتم نشر دراسة في دورية محكمة، يقوم الباحث بإرسال بحثه إلى الدورية. وإذا رأى محرر الدورية أن البحث يقع ضمن أهداف الدورية ونطاق تخصصها، يرسل البحث إلى التحكيم. حيث يقوم خبراء مؤهلون ومستقلون - يجرون أبحاثا وينشرونها في التخصص ذاته - بتقويم البحث من حيث الأصالة والأهمية والصدق والوضوح.

وتختلف نسبة الأبحاث المقبولة للنشر من دورية لأخرى. إذ تقبل بعض الدوريات نسبة من الأبحاث أعلى من نظيراتها. ويعتمد ذلك على عدة عوامل مثل الميزانية وعدد الأعداد الصادرة في العام وغيرها. وتشير نسب القبول المنخفضة إلى أن الدورية مفضلة لدى المؤلفين وتستقبل عددا كبيرا من الأبحاث. أما الدوريات التي ترتفع فيها نسب الأبحاث المقبولة لأنها تستقبل عددا أقل من الأبحاث وبالتالي تركز على ضرورة النشر. ويبلغ متوسط نسبة الأبحاث المقبولة بين 25%-50%. وفي دراسة مسحية لجمعية ناشري المجتمع المهني والمتعلم (ALPSP) (2001) Association of Learned and Professional Society Publishers بالتعاون مع الجمعية الأوروبية للمحررين تبين أن غالبية المحررين قاموا بالتحكيم لمجلة واحدة، وقامت ثلاثة أرباع عينة الدوريات المختارة بتحكيم جميع الأبحاث الواردة إليها. ويتراوح عدد الدراسات التي تتلقاها الدوريات بين 100-500، وتتراوح نسبة الأبحاث المقبولة بين 25%-50%، ويستخدم 40% من الدوريات التحكيم دون ذكر أسماء المؤلفين والمحكمين. في حين تخفي 80% من المجلات أسماء المحكمين، ويتراسل نصفها مع المحكمين بالبريد العادي بدلا من البريد الإلكتروني.

الدراسات السابقة

قامت الباحثة بالبحث في قاعدة معلومات ERIC وقاعدة معلومات Google Scholar عن أبحاث ودراسات حصرت المشكلات التي يواجهها المحكمون في تحكيم الأعمال المقدمة للنشر في الدوريات ومراكز الأبحاث والمؤتمرات ومشاريع أبحاث المنح، والكتب المؤلفة والمترجمة والدراسية وغيرها، فوجدت عددا من الدراسات التي حددت مواصفات التحكيم الجيد. فقد جاء في تقرير مجالس الأبحاث في بريطانيا لعام 2006 (2006) Research Councils ضرورة أن يكون التحكيم شفافا وواضحا ومتاحا للجمهور، وأن تعامل جميع مشاريع الأبحاث المجازة بالمثل. وأن يكون المجلس قادرا على توضيح كيفية التوصل إلى قرار معين بخصوص دراسة معينة، ومن قام بتحكيم تلك الدراسة. وينبغي أن يكون نظام التحكيم قليل القيود لإعطاء الباحثين الفرصة لإنضاج آرائهم وأن يعطيهم الوقت الكافي للقيام بالبحث، وأن يعطي المجلس الباحثين الحرية للاستجابة للاتجاهات والمجالات المستحدثة. وتتجلى نقاط قوة التحكيم في القدرة على تحسين نوعية مشاريع الأبحاث المقدمة. وقد يلتفت المحكمون نظر المتقدم للأبحاث الجارية في مكان آخر ويقدم أفكارا لتحسين طريقة البحث. كما يصقل المحكمون مهاراتهم ويكتسبون أفكارا جديدة.

ومن ناحية أخرى هناك عدد من الدراسات التي حصرت المشكلات التي يواجهها المحكمون منها تقرير اللجنة الفرعية للمجلس العلمي لجامعة ستانفورد الخاصة بالمكتبات Stanford Academic Council Committee on Libraries (1999) والمكونة من 6 أعضاء الذي جاء فيه أنه لوحظ من الدوريات الجديدة والمجلدات التي تضم مجموعة مؤلفين edited volumes، وسجلات وقائع المؤتمرات التي تتم إضافتها أن معايير التحكيم قد تضاعف دورها وأصبحت في خطر.

وفي دراسة مسحية لجمعية ناشري المجتمع المهني والمتعلم (ALPSP) (1999) of Learned and Professional Society Publishers ، أظهرت نتائج الدراسة أن 70% من المؤلفين راضون أو راضون جدا عن نظام التحكيم الحالي، وأفاد 52% بوجود عراقيل تحول دون تحقيق أهداف النشر لديهم لأنها تحول دون نشر دراسات ضعيفة. وأفاد نصف المحكمين أن عدد الأبحاث التي يطلب منهم تحكيمها في العام مناسب. وأفاد واحد من كل ستة أنهم مضغوطين في العمل. وعلى الرغم من أن تلقي المحكمين مكافأة على التحكيم يعتبر حالة استثنائية، وأفاد 20% أن عبئهم الأكاديمي كبير لدرجة أن تلقيهم مكافأة على التحكيم بات ضروريا إذا أرادت الدوريات أن تجد عددا كافيا من المحكمين للقيام بالعمل.

وكلفت اللجنة الاستشارية لمجالس الأبحاث الدكتوراة مارجريت بودن بوضع تقرير تحكيم نشر عام 1990 أطلق عليه تقرير بودن (Boden Report, 1990) أوصت فيه بضرورة أن يكون التحكيم أكثر شفافية، وأفادت أن التحكيم اضر بالباحثين الذين يبدأون حياتهم المهنية والأبحاث التجديدية والأبحاث ذات تخصصات البينية interdisciplinary research. وأضافت في التقرير عدم وجود بديل للتحكيم العلمي (The British Academy Reports, 2006). وفي عام 1995 نشرت الجمعية الملكية (Royal Report, 1995) تقريرا ركز على التحكيم بغرض توزيع منح مجلس الأبحاث. وكانت نتائجه تشبه تقرير بودن Boden Report الذي جاء فيه أن التحكيم ينبغي أن يكون العنصر الأساس في عملية اتخاذ القرار الخاص بالدعم العلمي من قبل المجتمع العلمي. وقد أصبحت آليات التحكيم أعلى تكلفة من حيث الوقت المخصص لكل مشروع بحث مقدم للحصول على المنح وازدياد نسبة الإحباط وانخفاض الروح المعنوية لدى جميع المتقدمين للمنح. ولفت تقرير بودن Boden report النظر إلى 3 نواح يكون فيها التحكيم غير فعال هي: تقويم الأفكار غير المتشدة، وتقويم مشاريع الأبحاث في التخصصات البينية وتقويم الأبحاث المقدمة من الباحثين الشباب الذين يخلو سجلهم من الأبحاث. كما تظهر علامات الإجهاد على التحكيم. وعلى الرغم من أن التحكيم يتطلب التزامات كبيرة في الوقت إلا أنه مفتوح وشفاف وعادل ويحدد مشاريع الأبحاث ذات الجودة العالية.

وأستعرض Meadows (1998) الدراسات السابقة حول التحكيم العلمي، فوجد أن مشكلات التحكيم تتلخص فيما يلي: التحيز في التحكيم ضد المؤلفين من المؤسسات الصغيرة أو المؤلفات،

وعدم اكتشاف النتائج المزورة، والسرقات العلمية أو تأخير النشر إلى أن ينشر المحكمون نتائج أبحاثهم هم.

وفي تقرير لمجالس الأبحاث البريطانية (2005; 2006A; 2006B) ورد في التقرير مشكلة تسريب الأفكار أو عدم حياد المحكمين. لذا قامت المجالس بتقديم مستوى عال من التدريب لمحكمين خاصة فيما يتعلق بسياسات مجالس الأبحاث وإجراءاتها. ورفعت نسبة المحكمين الدوليين لزيادة درجة حياد التحكيم. وقدمت مستوى عاليا من الشفافية في إجراءات التحكيم وذلك بنشر أسماء المحكمين وتزويد المؤلفين بالملاحظات.

وأشارت الجمعية الملكية في بريطانيا (1995) Royal Society إلى أن التحكيم يمكن أن يشبط عزيمة الباحثين من تقديم أفكارهم الراديكالية التي تتحدى الأفكار السائدة، وتثبط عزيمة الباحثين الذين سجلوا عددا من الأبحاث في مجال ما من خوض مجالات جديدة.

وقام المعهد الصحي القومي الأمريكي (2006) National Institutes of Health, USA باستفتاء آراء 3,247 عالما، فوجد أن نسبة الباحثين الذين اعترفوا بتزوير بياناتهم هي 3.3%، ونسبة السرقات العلمية هي 1.4% و 4.7% اعترفوا بسرقات علمية من أعمالهم وهي أن يقوم المؤلف بنشر مادة علمية أم بيانات من أعمال سابقة دون توثيق أو إشارة إلى أعمالهم السابقة. حيث لا يتمكن المحكمون من الحصول على البيانات الخام، وإساءة استخدام المحكم المعلومات الداخلية كأن يستخدم المحكم معلومات أو بيانات من دراسة لم تنشر بعد أو يستخدمها للحصول على مزايا شخصية أو مهنية.

وفي دراسة أجراها (Mulligan, 2004)، أفاد المحكمون أن عبء التحكيم يزداد مع ازدياد عدد الأبحاث المنشورة ونقص عدد المحكمين الراغبين في التحكيم. وأصبح المؤلفون يطالبون بسرعة تحكيم أعمالهم أكثر من ذي قبل. ويعتقد المؤلفون أن التحيز والصراعات المهنية من المشكلات المهمة في عملية التحكيم. كما يشعر رؤساء التحرير أن اجتذاب المحكمين والاحتفاظ بهم من الأمور الصعبة، وأن المؤلفين متهمون بإرسال البحث نفسه إلى عدة جهات، وبتجزئة البحث الواحد إلى عدد من وحدات النشر كما ازدادت السرقات العلمية. ومن الصعوبات التي أشار إليها المحكمون صعوبة فهم الدراسة موضع التحكيم لسوء أسلوبها ولغتها أو لأن كتابها من غير الناطقين باللغة. حيث تستغرق مثل تلك الأبحاث وقتا أطول في المراجعة ويشعر المحكم أن عليه أن يرفضها أو ينبغي تحسينها قبل إرسالها إليه. ومن سلبيات التحكيم عدم القدرة على اكتشاف التزوير، وعدم ضمان صحة نتائج الأبحاث التي يحكمونها.

وذكر (2006) Schneider أن المحكمين بشر لذا فإن للتحكيم مثالب تشمل التقلب وعدم الثبات والانحياز ضد جنس الباحث والجهل والإهمال وعدم الأمانة.

ووجد (1994) Schwier أن من سلبيات التحكيم الانحياز، وعدم تشجيع الأبحاث التي تحاول اكتشاف موضوعات هامشية، وإبطاء عملية التغيير في التخصص. كما أن بطء عملية التحكيم

يؤدي إلى عدم نشر الكثير من الأبحاث، إضافة إلى ارتفاع تكلفة إصدار النسخ الورقية من الدوريات.

وقام (2002) Williamson بتصنيف مشكلات التحكيم كما رآها أفراد عينته على النحو التالي: (1) الذاتية وهي رفض المحرر للبحث دون إرساله إلى المحكمين، واختيار المحرر للمحكمين، (2) التحيز وهو التمييز ضد المؤلفين بسبب الجنسية واللغة الأم والجنس والجامعة التي ينتمي إليها. وتشمل حالات يكون فيها المحكم والمؤلف متنافسين أو عندما ينتميان إلى جامعتين متضادتين في المدارس الفكرية. (3) الاستغلال ويعني قيام المؤلف بنشر عدد كبير من الدراسات من بحث واحد، أو تكرار النشر، وحذف أو تخفيض درجة المؤلفين الشباب من قبل المؤلفين القدامى الذين يسرقون أعمال من يعملون تحتهم. أما استغلال المحكمين فيشمل سرقة عمل غير منشور أرسل إليهم للتحكيم. وتأخير نشر البحث المنافس عمدا. (4) عدم قدرة المحكم على اكتشاف نقاط الضعف في البحث. (5) والتزوير وسوء التصرف من قبل المؤلفين الذين يخترعون النتائج، ويخترعون البيانات أو يدعون أنهم أصحاب نتائج ليست نتائجهم.

وذكرت موسوعة ويكيبيديا خمس سلبيات للتحكيم العلمي يمكن تلخيصها فيما يلي: (1) أن عملية التحكيم بطيئة تستغرق اشهرًا وأحيانًا سنوات قبل أن يذهب البحث إلى المطبعة. (2) التحيز حيث يقوم المحكمون بنقد النتائج التي تعارض توجهاتهم وآراءهم ويتساهلون مع النتائج التي تتفق معها. وتجد الأبحاث التي تتفق مع توجهات النخبة طريقها إلى النشر، وتظهر في المجالات المرموقة أما الأبحاث ذات الأفكار الثورية فلا تنشر. (3) فشل التحكيم ويحدث عند نشر بحث يحتوي على أخطاء أساسية ظاهرة تقلل من أهمية النتائج. (4) فشل التحكيم في اكتشاف التزوير. وفي بعض الحالات لم تظهر حالات التزوير إلا بعد نشر البحث ومحاولة باحثين آخرين إعادة تطبيق إجراءات البحث نفسها وفشلوا في ذلك، (5) السرقات العلمية.

وفي دراسة أجراها (2004) Mulligan تمنى بعض المحكمين أن يروا آراء المحكمين الآخرين لنفس العمل أو القرار النهائي لرئيس التحرير بشأن البحث الذي حكموه. ويشعر بعض المحكمين بعدم الرضا حين يفاجأون بنشر دراسة لم يوصوا بنشرها. ويشعر البعض أنه ليس لدى رئيس التحرير سلطة حيث تؤخذ بعض الملاحظات على ظاهرها. ويفضل بعض المحكمين الحصول على ملاحظات حول أدائهم التحكيمي في نهاية العام مثلاً. كما لوحظ أن المحكمين الذين تلقوا مثل تلك الملاحظات كانوا أكثر ميلاً للتحكيم للمجلة. وينظر معظم المحكمين إلى التحكيم على أنه عبء أكثر من كونه نشاطاً ممتعاً لأنهم لا يتلقون مكافأة ولا اعترافاً بجهودهم. ومن المشكلات الصراعات المهنية بين المحكمين خاصة في التخصصات التي يعتمد فيها لتقدم العلمي على الدعم المالي لينجح. ويمكن أن يتنافس المحكمون حتى يحصل باحثون معينين على الدعم المالي. وهناك من يؤخر الرد وإرجاع الأبحاث التي حكموها إلى أن يقوم المحكمون أنفسهم بإنهاء أبحاثهم هم. اختلاف مستويات تقارير المحكمين. بعضها يكون مختصراً جداً في جملة واحدة. وبعضها طويل يسجل في عدة صفحات. والقليل يكتب الدراسة من جديد. ويحتاج المحكمون الشباب إلى النصح

والإرشاد. وبالنسبة للكثيرين فإن إجراءات التحكيم غالبا ما تكون غير معروفة ومخبأة. وتتطلب الثقة بنظام التحكيم فهم نظام التحكيم ووضع إطار شفاف لعملية التحكيم. وقدم Williamson (2002) عددا من الاقتراحات لتحسين عملية التحكيم منها التحكيم المكشوف حيث يعرف المؤلفون أسماء المحكمين وهذا من شأنه أن يؤدي إلى مراجعات أقل إساءة، ويعطي بعض التقدير للمحكمين ويمنع سرقة الأبحاث العلمية. ويمكن تقليل الذاتية والتحيز والفشل في اكتشاف أخطاء التحكيم بتدريب المحكمين واستخدام قائمة معايير بدلا من ترك المحكم يعطي تقريراً بأسلوبه.

بالنسبة لمستوى الشفافية، تضع الكثير من الدوريات إرشادات عامة بدرجات متفاوتة. ففي دراسة مسحية أجراها Weller (2002) على 139 دورية، وجد أن 51.8% منها تذكر سياسة الدورية نحو التحكيم بدون ذكر أسماء المؤلفين والمحكمين. وذكر نحو ثلث الدوريات نسبة الأبحاث المرفوضة، وتعطي 17.3% من الدوريات إرشادات مفصلة للمحكمين. فالشفافية تفيد القراء والمؤلفين والمحكمين والمحررين أي أن هناك توجه عام نحو الشفافية، لما لها من فائدة لقراء المجلة ومجتمع المتخصصين. مما تقدم يستطيع القراء أن يكونوا فكرة عن عملية التحكيم ويصدروا حكما على مستوى الدراسات المنشورة في المجلة. ويستطيع المؤلفون أن يكونوا فكرة مبنية على معلومات عن المكان الذي يرغبون أن ينشروا أبحاثهم فيه. ويكون المحكمون فكرة واضحة عما هو متوقع منهم. ويتلقى رئيس التحرير عددا أكبر من الدراسات، ويجد عددا أكبر من المحكمين الراغبين في التحكيم وسيتلقون عددا أقل من الاستفسارات عن التحكيم. وقام Charry, Murray-Prior, and Parton (2004) بوضع مجموعة من التعليمات والقضايا اللوجستية في عملية تحكيم الأعمال المتخصصة، ووضع نموذجا للتحكيم يستخدمه محكمو المجلة الاسترالية للأنظمة الإدارية وتجارة المزارع Australian Farm Business and Farming Systems Management Journal - وهي دورية الكترونية. لأن المؤلفين الراغبين في نشر أعمالهم في المجلة يرغبون في التأكد مما يلي: (1) أن الأبحاث المقدمة للدورية تخضع للتحكيم وفق معايير تقويم مشتركة (2) أن المحكمين يتخذون قراراتهم بناء على معطيات معينة مع استغلالهم الأمثل لوقتهم (3) أن التحكيم يشجع المؤلفين على تقديم أبحاثهم للنشر في الدورية وفي الوقت نفسه يعيق باحثين آخرين من رغبتهم في النشر في الدورية.

ويمكن تلخيص مشكلات التحكيم التي وردت في الدراسات والتقارير الأجنبية السابقة إلى مشكلات اختيار الأعمال المقدمة للتحكيم، مشكلات في المراسلات، مشكلات الوقت المخصص للتحكيم، مشكلات في العمل المحكم، مشكلات في معايير التحكيم، مخالفة قواعد النشر والترقية، مشكلات في قرارات التحكيم، مشكلات خاصة بالمؤسسة الأكاديمية، السرقات العلمية، مشكلات الاعتراف بمجهود المحكم. وستستخدم هذه المحار في تصنيف مشكلات التحكيم في الدراسة الحالية.

عينة الدراسة

تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 6 محكمين يعملون في مؤسسات أكاديمية محلية شملت جامعة الملك سعود، وجامعة أم القرى، وجامعة الملك خالد، وجامعة الإمام قاموا بتحكيم أبحاث للدوريات، وأبحاث وملخصات مقدمة للمؤتمرات، وأبحاث مقدمة للترقية، وأبحاث مقدمة لمراكز أبحاث، ومشاريع أبحاث المنح، وكتب مقدمة للنشر، وكتب دراسية، وأعمال مترجمة. وتم اختيار عينة مكونة من 6 محكمين من المملكة ولبنان والهند والولايات المتحدة واليابان لديهم خبرة في التحكيم لمؤسسات أكاديمية دولية: شملت دوريات أجنبية وملخصات مؤتمرات دولية وكتب في تعليم اللغة الإنجليزية لناشرين أجنب.

أداة البحث

لحصر المشكلات التي يواجهها المحكمون المتواجدون داخل المملكة وخارجها، استخدمت الباحثة استبانة بها عدد من الأسئلة المفتوحة هي: (1) ما الجهات التي تحكم لها؟ (2) ما المشكلات التي تواجهك/واجهتك في تحكيم أبحاث الدوريات، والأبحاث والملخصات المقدمة للمؤتمرات، وأبحاث الترقية، والأبحاث المقدمة لمراكز الأبحاث، ومشاريع أبحاث المنح، والكتب المقدمة للنشر، والكتب الدراسية، والأعمال المترجمة.

إجراءات التطبيق والتحليل

بالنسبة للمحكمين المتواجدين داخل المملكة، قامت الباحثة بإجراء مقابلات شخصية تلفونية مع كل محكم على حدة للتعرف على المشكلات التي تواجهه في عملية التحكيم، وسجلت اسم المشترك وتخصصه وجامعته على نموذج الاستبانة الخاص به، وطرحت الأسئلة وسجلت الاستجابات على الاستبانة. بعد الانتهاء من المقابلات الشخصية، قامت الباحثة بتفريغ الاستجابات وتصنيفها. أما المحكمين المتواجدين خارج المملكة، فقد قامت الباحثة بإرسال الاستبانة بالبريد الإلكتروني ثم قامت بتفريغ الاستجابات وتصنيفها. وبعد تفريغ مشكلات التحكيم كما يراها المحكمون أنفسهم في الفئتين، تم تصنيفها في 10 محورا هي: (1) مشكلات اختيار الأعمال المقدمة للتحكيم، (2) مشكلات في المراسلات، (3) مشكلات الوقت المخصص للتحكيم، (4) مشكلات في العمل المحكم، (5) مشكلات في معايير التحكيم، (6) مخالفة قواعد النشر والترقية، (7) مشكلات في قرارات التحكيم، (8) مشكلات خاصة بالمؤسسة الأكاديمية، (9) السرقات العلمية، (10) مشكلات الاعتراف بمجهود المحكم.

نتائج الدراسة

يظهر جدول رقم (1) المشكلات التي يواجهها المحكمون في تحكيم أبحاث الدوريات، والأبحاث والملخصات المقدمة للمؤتمرات، وأبحاث الترقية، والأبحاث المقدمة لمراكز الأبحاث، ومشاريع أبحاث المنح، الكتب المقدمة للنشر، الكتب الدراسية، الأعمال المترجمة في المؤسسات المحلية والدولية. وقد صنفت المشكلات في عدد من المحاور هي: مشكلة المراسلات، الوقت المخصص للتحكيم، مشكلات خاصة بالمحكم نفسه، ومشكلات في البحث نفسه، ومشكلات في معايير التحكيم، مخالفة قواعد النشر والترقية، ومشكلات في قرارات التحكيم، ومشكلات خاصة بالمؤسسة

الأكاديمية التي أرسلت البحث أو الكتاب قيد التحكيم، والسرقات العلمية، ومشكلات الاعتراف بمجهود المحكم.

جدول رقم (1) المشكلات التي تواجه محكم المؤسسات الأكاديمية المحلية والدولية

المؤسسات الدولية	المؤسسات المحلية
(1) مشكلات اختيار الأعمال المقدمة للتحكيم	
• عدم وجود فرز مبدئي للأعمال المقدمة للتحكيم لرفض الأبحاث الهزيلة وعدم إرسالها للتحكيم. • البحث ليس في تخصص الدورية • عرض البحث على محكم واحد. • يطلب من المحكم تحكيم بحث خارج تخصصه الدقيق	• ضعف الأعمال المقدمة للتحكيم على الرغم من الفرز المبدئي.
(2) مشكلات في المراسلات	
• البطء لاستخدام المراسلات البريدية التقليدية. • عدم وصول البحث. • تأخر وصول البحث. • أحيانا يتأخر وصول الأعمال المطلوبة للتحكيم إلى المحكم لأن المتقدم من دولة والمحكم في دولة أخرى، أحيانا يكون المحكم منتدب أو في إجازة تفرغ علمي في دولة أخرى وترسل الأعمال إلى الجامعة الأصلية للمحكم. • مشكلة المواصلات وإرجاع البحث لمكتب التربية.	• عدم وصول البحث المحكم بالبريد الإلكتروني.
(2) الوقت المخصص للتحكيم	
• إعطاء الباحث أسبوعين فقط لمراجعة البحث وشهرين لتحكيم الكتاب المترجم. • ضغوط العمل والانشغال. • إرسال بحث للتحكيم قبل إجازة الصيف ببضعة أيام.	• إرسال عدة أبحاث لنفس المحكم في فترات متقاربة. • الوقت المخصص للتحكيم 4 أسابيع. • ضغوط العمل والانشغال.
(3) مشكلات في العمل المحكم	

• موضوع البحث مكرر. • ضعف الأبحاث المطلوب تحكيمها. • مشكلات في تنسيق البحث وتنظيمه. • البحث ضعيف لغوياً. • البحث ضعيف منهجياً. • وجود مشكلات كتابية. • وجود معلومات في البحث لا داعي لها. • مشكلة تصميم أدوات البحث من استبانات واختبارات. • مشكلات في التحليل الإحصائي. • الرجوع إلى المصادر الثانوية بدلاً من الأولية (أي الاقتباس من باحث نقل معلومة من مرجع معين بدلاً من الرجوع إلى المرجع الأصلي). • بعض الأبحاث طويلة جداً ومملة. • موضوع الدراسة المقدمة للمؤتمر بعيد عن الموضوع العام للمؤتمر وعن محاوره. • ملخص البحث أو المؤتمر طويل، به معلومات غير ضرورية، ولا يغطي هدف الدراسة وأدوات البحث والعينة والتحليل الإحصائي ونتائج البحث. • حكم أبحاث ترقية لمتقدم من جامعة اليرموك فوجد أن موضوعات الأبحاث المقدمة ليست جديدة ولكنها جميعها في التخصص نفسه، والباحث متمكن من التخصص، ومطلع على كم كبير من الأبحاث في تخصصه، ولديه قدرة على المناقشة والترجيح والاختيار والنقد.	• موضوع البحث قديم • موضوع البحث مكرر • بعض الأبحاث هزيلة وليس منها فائدة عملية. • ضعف الأبحاث المطلوب تحكيمها. • مشكلات في تنسيق البحث وتنظيمه. • البحث ضعيف لغوياً. • البحث ضعيف منهجياً. • وجود مشكلات كتابية. • وجود معلومات في البحث لا داعي لها. • مشكلة تصميم أدوات البحث من استبانات واختبارات. البعض لا يعرف كيف يصمم استبانة فتكون الأداة إما خاطئة أو قام شخص ما بتصميمها له أو نقلها من بحث آخر • مشكلات التحليل الإحصائي • الرجوع إلى المصادر الثانوية بدلاً من الأولية (أي الاقتباس من باحث نقل معلومة من مرجع معين بدلاً من الرجوع إلى المرجع الأصلي). • عدم كتابة المراجع وفقاً للأساليب المتعارف عليها مثل APA, MLA وتصحيح المراجع للمؤلف يستغرق وقتاً من المحكم. • وجود أخطاء في كتابة المراجع الأجنبية وتصحيحها يستغرق وقتاً من المحكم. • الفقرات المترجمة في البحث غير مفهومة وغير مكتوبة جيداً (تشعر وأنت تقرؤها أنك تقرأ إنجليزي بحروف عربية) • بعض الأبحاث طويلة جداً ومملة. • موضوع الدراسة المقدمة للمؤتمر بعيد عن الموضوع العام للمؤتمر وعن محاوره. • ملخص البحث أو المؤتمر طويل، به
--	---

معلومات غير ضرورية، ولا يغطي هدف الدراسة وأدوات البحث والعينة والتحليل الإحصائي ونتائج البحث.

• ليأخذ الباحث المنحة البحثية، تكون بعض الأبحاث خيالية (غير واقعية) أو تكرار لأبحاث سابقة

• عدم تخصص المترجم في تخصص العمل المترجم

• من يقرأ العمل المترجم لا يفهم منه شيئاً لعدم وضوح الأفكار والمعلومات، وعدم ترابطها، وكثرة الأخطاء في ترجمة معاني المصطلحات والكلمات العامة، واستخدام العبارات والكلمات الاعتراضية والانتقالية بطريقة وفي أماكن تعيق الفهم، بدلاً من التركيز على أجزاء الجملة التي تحمل المعلومات.

• وجود الكثير من الأخطاء اللغوية في الترجمة مثل الأخطاء في حروف الجر، وعدم بدء الجمل بالفعل، واستخدام المبني للمجهول وعدم وجود علامات ترقيم.

• المترجم لديه مشكلة في فهم التراكيب والجمل الإنجليزية، وعدم معرفة المقابلات الدقيقة للكلمات العامة، وليس لديه خلفية عن المصطلحات العربية في التخصص وفي الأبحاث ونتائج الأبحاث.

• استخدام الترجمة الحرفية في ترجمة المصطلحات

• مشكلة كتابة الأسماء الأجنبية في متن البحث (عند كتابة أسماء المؤلفين داخل النص، ينبغي كتابة جميع أسماء المؤلفين باللغة العربية ثم عام النشر ثم الأسماء ذاتها باللغة الإنجليزية).

• عند تعريب المصطلحات صوتياً أو استخدام

	مقابلات عربية غريبة، لا يشرحون معناها في الهامش حتى يفهمه القارئ. • استخدام مقابل عربي واحد للكلمة الإنجليزية بغض النظر عن السياق.
(5) مشكلات في معايير التحكيم	
• عدم كفاية المعايير • كل دورية لها معايير غير الأخرى • الباحث لا يدفع مقابل تحكيم بحثه أو نشره.	• بعض الدوريات ليس لديها معايير وتترك الحكم للمحكم • عدم كفاية المعايير. • كل دورية لها معايير غير الأخرى • عدم مراعاة الجودة/معايير البحث العلمي في بعض الدول. • عدم وجود معايير جودة لأبحاث الترقية تحدد الأبحاث ذات المستوى المتميز والأبحاث ذات المستوى المتوسط والأبحاث ذات المستوى الضعيف. • التساهل في التحكيم لأن الباحث يدفع 5 دولارات لكل صفحة مقابل نشر و50 دولارا بدل تحكيم.
(6) مخالفة قواعد النشر والترقية	
• إرسال البحث إلى جهتين للنشر • إرسال بحث طول يتجاوز الطول الذي حددته قواعد النشر بالدورية.	• إرسال البحث إلى جهتين للنشر • جاءته أبحاث مكتوب عليها بحوث في الاقتصاد القياسي، وبعد فحصها وجد أن بحثا واحدا فقط به معادلات والأبحاث الباقية ليس بها أي معادلات ولا تنتمي إلى الاقتصاد القياسي. كلها دش. • جاءه 4 أبحاث من جامعة البترول في مجال الدراسات الإسلامية. وهو مجال عام جدا يدخل فيه الفقه والحديث وغيره. ووجد أن بحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي والباقي في نظم

	الحكم. أي أن تخصص المتقدم للترقية الدقيق غير محدد وتخصص الأبحاث المقدمة للترقية غير محدد. • من ضمن الأعمال المقدمة للترقية كتاب غير محكم وهو مخالف لللائحة. • عدم إرفاق رسائل الماجستير والدكتوراه مع الأبحاث المقدمة للترقية. • البحوث المرسلة مع طلب الترقية لا تنطبق عليها شروط التقدم للترقية في اللائحة. • من ضمن الأبحاث المقدمة مع طلب الترقية بحث مكتوب باللغة العربية ومنشور في الهند.
--	---

(7) مشكلات في قرارات التحكيم

• احترام قرار المحكم • بعض المحكمين سطحي وعام في التحكيم. • ضياع جهد ووقت المحكم إذا قبل البحث مع تعديلات ولم يجر المؤلف التعديلات المطلوبة. • التناقض بين آراء المحكمين لنفس البحث (محكم يرفض البحث وآخر يقبله). • عدم تقبل الباحث لملاحظات التحكيم وقرار المحكم • ولكن رئيس التحرير يدعم قرار المحكم.	• بعض المحكمين متشدد للغاية • بعض المحكمين سطحي وعام • المحاباة في قرارات التحكيم • عدم احترام قرار المحكم. • نشر البحث أو العمل رغم رفض المحكم له • عدم إعادة البحث المعدل للمحكم مرة أخرى لمراجعة التعديلات • ضياع جهد المحكم ووقته في حالة نشر العمل رغم ضعفه وتوصيات المحكم بعدم نشر البحث. • ضياع جهد ووقت المحكم إذا قبل البحث مع تعديلات ولم يجر المؤلف التعديلات المطلوبة. • لا أعرف نتائج تحكيمي (أي ماذا حصل للبحث) • لا أعرف آراء المحكمين الآخرين في العمل. • التناقض بين آراء المحكمين لنفس البحث (محكم يرفض البحث وآخر يقبله).
--	--

	• إجازة كتب دراسية ضعيفة المستوى وبها أخطاء • تحكيم المشاريع البحثية (طلب اختيار بحث على الرغم من أنها كلها ضعيفة). • عدم تقبل الباحث لملاحظات التحكيم وقرار المحكم. ويحاول تجاوز المحكم ويطلب إرسال البحث للتحكيم مرة أخرى.
(8) مشكلات مع المؤسسة الأكاديمية	
• عدم مراعاة المؤهل العلمي والخبرة للمحكمين المتطوعين • عدم مراعاة المرتبة العلمية للباحث والمحكم. قد يطلب من محكم برتبة أستاذ مساعد أو مشارك بتحكيم بحث لباحث برتبة أستاذ.	• طلب من المجلس العلمي إرسال رسائل الماجستير والدكتوراه للمتقدم للترقية فلم يرسلها. • رفض الكتاب لعدم وجود التمويل لهذا العام • إذا كان المحكم دقيقاً، لا يرسلون له أبحاثاً للتحكيم. • البحوث المطلوب المفاضلة بينها ضعيفة ويطلب اختيار أفضل بحث. • لا يستطيعون رفض جميع الأبحاث • الاعتماد على المجاملات في إقرار البحوث والتمويل • قبول أبحاث ضعيفة في المؤتمرات لأن لأصحابها مناصب • قبول أبحاث ذات موضوعات مكررة • تكون الملخصات المقدمة للندوة كثيرة في بعض المحاور وقليلة أو معدومة في محاور أخرى • قلة عدد المشاركين في الندوة أو المؤتمر مما يجبر المحكمين على قبول الأبحاث حتى ولو كان مستواها ضعيف. • عدم مراعاة المرتبة العلمية للباحث والمحكم.

	قد يطلب من محكم برتبة أستاذ مساعد أو مشارك بتحكيم بحث لباحث برتبة أستاذ. • عدم إرسال أبحاث للمحكم الدقيق وإرسال أبحاث كثيرة للمحكم المتساهل. • عدم مراعاة التخصص الدقيق للمحكم والبحث المقدم للتحكيم.
--	---

(9) السرقات العلمية

• اختيار موضوع بحث طريقة آخرون	• اختيار موضوع بحث طريقة آخرون • البعض يترجم مقدمة أحد البحوث الأجنبية ويضعها في بحثه • البعض ينقل أداة من بحث آخر دون الإشارة إلى ذلك. • تقليد الباحث لبحث باحث آخر مع تغيير طفيف. • عنوان رسالة الدكتوراه للمتقدم للترقية وعنوان الكتاب المقدم متماثلين. • مقدمة الكتاب المقدم للترقية تشبه مقدمات الرسائل وليس مقدمات الكتب. كل من الكتاب والرسالة يغطيان نفس الفترة الزمنية مما جعله يشك أن الكتاب عبارة عن ترجمة لرسالة الدكتوراه.
--	--

(10) مشكلات الاعتراف بمجهود المحكم

• التحكيم بدون معرفة هوية المحكم يلغي حق المحكم الأدبي في الجهد والوقت والاقتراحات التي قدمها لتحسين العمل خاصة في تحكيم الأعمال المتميزة، وإذا كان التحكيم متميزا والملاحظات المقدمة متميزة. • شكر المؤلف رئيس التحرير على الملاحظات اعتقادا منه أنه هو من حكم البحث	• اتهام المحكم بالتعسف. • اعتبار الدقة تعسفا. • عدم إرسال خطاب شكر أو شهادة تقدير. • التحكيم بدون معرفة هوية المحكم يلغي حق المحكم الأدبي في الجهد والوقت والاقتراحات التي قدمها لتحسين العمل خاصة في تحكيم
--	--

الأعمال المتميزة.	وليس أنا.
• عدم إعطاء المحكم مستحقته المالية أو يعطى مستحقته بعد مدة طويلة.	• التحكيم مجاني.
• عدم إعلان أسماء المحكمين في هيئة التحرير.	

مناقشة النتائج

أظهرت نتائج هذه الدراسة مشكلات اختيار الأعمال المقدمة للتحكيم، ومشكلات المراسلات، ومشكلات الوقت المخصص للتحكيم، ومشكلات الأعمال المقدمة للتحكيم، ومشكلات في معايير التحكيم، ومخالفة قواعد النشر والترقية، ومشكلات في تطبيق قرارات التحكيم، ومشكلات خاصة بالمؤسسة الأكاديمية، والسجلات العلمية، ومشكلات الاعتراف بمجهود المحكم. ويلاحظ أن المشكلات التي يواجهها المحكمون للمؤسسات المحلية أكثر من تلك التي يواجهها محكمو المؤسسات الأكاديمية الدولية. ويمكن تلخيص المشكلات المشتركة التي تواجه المحكمين للأبحاث المحلية والدولية فيما يلي: ضعف المستوى اللغوي والمنهجي للأبحاث المرسله للتحكيم بغض النظر عن جنسية الباحث، التفاوت في معايير التحكيم من دورية لأخرى ومن مؤسسة لأخرى، اختلاف مستويات المحكمين، إذ لوحظ أن الغالبية متساهلون ومستواهم العلمي ضعيف ولا يدققون كثيراً، طول المدة التي تستغرقها إجراءات التحكيم والنشر. عدم توضيح سياسة النشر لكل من المؤلفين والمحكمين والجمهور، ومواصفات الأبحاث المقبولة ونسبتها والتخصصات الدقيقة التي تغطيها الدورية، وقلة عدد المحكمين المتخصصين والمؤهلين.

وهناك مشكلات تواجه المحكم للمؤسسات المحلية ولا تواجه المحكم للمؤسسات الدولية مثل: تأخر وصول الأعمال المطلوبة للتحكيم إلى المحكم، ومشكلات في وصول الأبحاث المحكمة إلى المؤسسة حتى عند إرسالها بالبريد الإلكتروني.

وهناك مشكلات تواجه المحكم للمؤسسات الدولية ولا تواجه المحكم للمؤسسات المحلية مثل: كثافة عدد الأبحاث التي يحكمها في العام والتحكيم دون مقابل.

ومن مزايا التحكيم للمؤسسات الدولية ما يلي: احترام قرار المحكم خاصة في حالة رفض الأبحاث ومهما كان عدد الأبحاث المرفوضة، إعطاء المحكم تعليمات حول التحكيم ومعايير التحكيم ونموذج للتحكيم، قبول الاقتراحات وإجراء التغييرات والتطويرات فوراً، التمسك بالمحكم خاصة إذا كان تحكيمه دقيقاً ومتقناً، التقدير المعنوي لعمل المحكم ومجهوده ووقته وإرسال شهادة تقدير، وشمولية الخبرة وتنوعها خاصة وأني أحكم لباحثين من دول مختلفة وذوي اهتمامات مختلفة، وتقبل الباحثين لملاحظات المحكم وتقديرهم لها واهتمامهم بتعديل أبحاثهم وفقاً.

وتتفق أنواع المشكلات التي كشفت عنها الدراسة الحالية مع أنواع المشكلات التي كشفت عنها التقارير والدراسات السابقة مثل Weller (2002), Mulligan (2004), Williamson (2002), Schnider (2006), Schweir (1994), Meadows (1998), Royal society (1995), Research councils UK (2005, 2006A, 2006B), Association of learned and Professional society Publishers (1999).

الخلاصة والتوصيات

لرفع مستوى جودة الأبحاث المقدمة للنشر من حيث التنسيق واللغة ومنهجية البحث، وتسريع عملية التحكيم والنشر، توصي الدراسة الحالية بما يلي:

1. إنشاء موقع إلكتروني لكل دورية بحيث يحتوي الموقع على استراتيجيات التحكيم وإجراءاته والهيكل التنظيمي لهيئة المحكمين وأسماء أعضاء الهيئة، وقواعد للتحكيم. ويضع إطارا لتقويم جودة الأبحاث. وتصميم نماذج للتحكيم تحدد المستوى الممتاز والمتوسط والضعيف للأعمال المقدمة، وتحديد مواصفات تنسيق البحث للمؤلفين، وتوضيح سياسة المجلة فيما إذا كانت جميع الأبحاث ترسل للتحكيم، ومعلومات عن طريقة اختيار المحكمين، وعدد محكمي كل بحث، وطول مدة التحكيم، والإجراءات التي تتبع في التحكيم، ومعايير تقويم الأبحاث، وطريقة اتخاذ القرار النهائي، وطريقة توصيل ملاحظات المحكم للمؤلف، وطريقة حل الخلاف بين المحكمين، ونسبة الأبحاث المرفوضة.

2. إنشاء قواعد بيانات للمتخصصين في الجامعات العربية المختلفة ومؤهلاتهم وخبراتهم.

3. اعتماد هيئة دائمة من المحكمين المتخصصين في المجالات التي تغطيها الدورية لا تقل عن 30 محكما، تحدد أسماؤهم في هيئة تحرير الدورية لتوفير الوقت في عملية البحث عن محكمين للأعمال المقدمة للنشر.

4. الفرز لمبدئي للأبحاث المقدمة ورفض الأبحاث الضعيفة لتوفير وقت المحكمين ومجهودهم. وفي حالة عدم توفر عدد كاف من المحكمين، يفضل رفض الدراسات غير المكتوبة جيدا قبل إرسالها إلى المحكمين.

5. التحول إلى التحكيم الإلكتروني لتخفيض المدة اللازمة للتحكيم، ونشر مجموعة أكبر من الأبحاث. حيث يتم التواصل مع المؤلفين والمحكمين والمحررين بالبريد الإلكتروني، ويتم إرسال العمل ونماذج التحكيم وتعليماته إلى المحكم بالبريد الإلكتروني، واستخدام التصحيح الإلكتروني، وتقديم الملاحظات والتوصيات الكترونيا، والتخزين والمتابعة الإلكترونية للأبحاث، واستخدام البرامج الخاصة بكتابة الأبحاث وتنسيقها من قبل المؤلفين. كما أن استخدام نظام تحكيم الكتروني يمكن أن يزيد عدد المحكمين المحتملين، لأنه بإمكان المحكمين في الدول الأخرى من المشاركة في التحكيم.

6. تشجيع المؤلفين على تعديل البحث حسب الملاحظات وإعادة إرسال البحث للمجلة. أما الأبحاث التي تعاني من مشكلات لغوية فيمكن تحويل المؤلف إلى مكتب ترجمة متخصص أو تشجيع المؤلف على عرض بحثه على متخصص لغته الأم لغة البحث سواء كانت العربية أو الانجليزية.
7. إنشاء قاعدة معلومات على الانترنت لجميع الدوريات العربية في الدول العربية وعدد الأبحاث المرسله لكل منها، وعدد الأبحاث المنشورة في كل منها سنويا.
8. وضع دليل للباحثين الشباب يقدم نصائح خاصة بعملية التأليف والنشر وكتابة الأبحاث العلمية يشمل نبذة عن النشر العلمي، البحث عن دورية مناسبة للتخصص، إرسال بحث جيد، تسريع عملية التحكيم، مراجعة رسالة الدكتوراه لنشرها على شكل كتاب أو بحث في دورية، طرق نشر الكتب المختلفة، طرق تحرير الأعمال ذات المؤلفين المتعددين، أساسيات التأليف مثل الرسومات التوضيحية والحصول على الفسخ ومراجعة العمل وفهرسته، الوثائق الالكترونية والنشر الالكتروني، طرق التعامل مع ضيق الوقت، ومخاطر إرسال البحث نفسه إلى أكثر من جهة نشر، والحفاظ على حقوق النشر وتجنب السرقات العلمية.
9. تدريب المحكمين المستجدين على عملية التحكيم. وتعريف الباحثين الشباب بالنشر العلمي، وتدريب طلاب الدراسات العليا على مهارات البحث العلمي والمهارات الكتابية ومهارات البحث الالكتروني وتعريفهم بمصادر المعلومات في تخصصهم. في هذا الصدد، أجرى Lumsden (1984) دراسة تجريبية قام فيها بتدريس مقرر لـ 52 طالب دراسات عليا عن النشر العلمي. وأثبتت نتائج التجربة أن معدل النشر للطلاب الذين حضروا المقرر كان 86%. وشجعت نتائج التجربة طرح مقررات مماثلة في برامج دراسات عليا أخرى.
10. إنشاء منتديات للمجلات العلمية لمناقشة الدراسات المنشورة في الدورية ونقدها والتعليق عليها. حيث يمكن أن تؤدي مثل هذه الأنشطة إلى أفكار جديدة للممارسات في التخصص والبحوث المستقبلية فيه. وتقديم النصائح للأساتذة المستجدين الذين يجدون أنفسهم في خضم من الالتزامات التدريسية والبحثية والإدارية وغيرها. ويبدون آراءهم في التحديات التي تواجههم وكيف واجهوا تلك التحديات وكيف أصبحوا مؤلفين متمرسين.
11. ولتجنب التأخير في عملية التحكيم، يمكن أن يقوم رئيس التحرير بإرسال رسالة قصيرة إلى محكمين اثنين مع ملخص الدراسة المطلوب تحكيمها، للإطلاع المبدئي عليه، ويطلب من المحكم الاستجابة بقبول البحث أو الاعتذار عن تحكيمه، حتى يمكن نقل الدراسة إلى محكم آخر، وتخفيف العبء عن المحكم إذا وجد أن دراسة ضعيفة. ووضع حد لعدد الأبحاث التي يمكن أن يحكمها المحكم الواحد في العام. ولتشجيع المتخصصين على المشاركة في عملية التحكيم، أوصى Mulligan (2004) بإمكانية اعتبار عدد المرات التي يحكم فيها المحكم للدوريات المرموقة جزءا من إسهاماته العلمية. ولكن في غياب مثل هذه الإجراءات يمكن إعطاء المحكمين الشباب شهادة تقدير لجهودهم في نهاية العام ووضع قائمة بأسماء المحكمين للدورية في الدورية، أو

إرسال رسالة شكر رسمية إلى المحكم. وأشار المحكمون إلى أن تلقي مكافأة على التحكيم من شأنه أن يقلل من موضوعية التحكيم ولن يكون التحكيم شاملاً ووافياً للأعمال المقدمة.

BIBLIOGRAPHIC REFERENCES / المراجع الأجنبية

1. Swan, A. (1999). 'WHAT AUTHORS WANT': the ALPSP research study on the motivations and concerns of contributors to learned journals. *Learned Publishing*, 12, 170-172.
2. Association of Learned & Professional Society Publishers. (2001). *ALPSP/EASE peer review survey October-November 2000*. Retrieved from <http://www.alpsp.org/peerev.pdf>
3. Association of Learned & Professional Society Publishers. (2002). *Authors and electronic publishing: The ALPSP research study on authors' and readers' views of electronic research communication*.
4. Boden, M. (1990). Peer review: A report to the Advisory Board for the Research Councils from the Working Group on Peer Review.
5. British Academy Reports. (2006). *Peer Review: the challenges for the humanities and social sciences*. Retrieved from <http://www.britac.ac.uk/reports/peer-review/chap-1.html>
6. Charry, A.A., Murray-Prior, R., & Parton, K.A. (2004). The process of standardized refereeing of professional publications: A reference framework for the panel of referees of AFBM Journal. *AFBM online refereed Journal*, 1, 1-7.
7. Elsevier. Retrieved from http://www.elsevier.com/wps/find/intro.cws_home/review_process
8. *Journal of the American Medical Association* (1990). 263 (theme issue).
9. *Journal of the American Medical Association* (1994). 272 (theme issue).
10. *Journal of the American Medical Association* (1998). 280 (theme issue).
11. Lumsden, D. B. (1984). Preparing future educational leaders to write for scholarly publication. *Innovative Higher Education*, 9, 1, 36-41.
12. McKnight, C. & Price, S. (1999). A Survey of author attitudes and skills in relation to article publishing in paper and electronic journals. *Journal of Documentation*, 55, 5, 556-576.
13. Meadows, A. J. (1974). *Communication in science*. London: Butterworths.

14. Meadows, A. J. (1998) *Communicating research*. San Diego: Academic Press.
15. Mulligan, A. (2004). Is peer review in crisis? *Perspectives in Publishing*, 2, August. Elsevier.
16. Natural Sciences and Engineering Research Council of Canada (NSERC) facts and Figures. Retrieved from http://www.nserc.gc.ca/about/stats/20042005/tableshow_e.asp?tableValue=1b; http://www.nserc.gc.ca/about/stats/20042005/tableshow_e.asp?tableValue=27
17. National Institutes of Health, USA. (2006). FY 2006 congressional justification overview. Retrieved from <http://officeofbudget.od.nih.gov/FY06/NarrativeJustificationOfTheEstimates.pdf>
18. National Endowment for Science, Technology and the Arts, UK. (2004/2005). Annual Report 2004/05. Retrieved from <http://www.nesta.org.uk/assets/publications/ar0405/Nesta%20AR%20Front%20Section%20RE1.pdf>
19. Research Councils, UK. (2005). Joint grants processing function – Further analysis, final report.
20. Research Councils, UK. (2006A). Efficiency and effectiveness of peer review project.
21. Research Councils, UK (2006B). Finding of an extensive survey of academic community.
22. Rowland, F. (1982). The scientist's view of his information system. *Journal of Documentation*, 38, 1, 38-42.
23. Rowland, F. (2002). *The peer review process*. A Report to the JISC Scholarly Communications Group.
24. Royal Society (1995). *Peer review – An assessment of recent developments*. Retrieved from <http://www.royalsoc.ac.uk/displaypagedoc.asp?id=11423>.
25. Schneider, C. (2006). *Deutsche Forschungsgemeinschaft - DFG - October*.
26. Schwier, R. A. (1994). Some reflections on scholarly review and academic publication. ERIC Document Reproduction Service No. ED368317. Retrieved from <http://www.journalreview.org/about.php>.
27. Speier, C., Palmer, J., Wren, D., & Hahn, S. (1999). Faculty perceptions of electronic journals as scholarly communication: A question of prestige

- and legitimacy. *Journal of the American Society for Information Science*, 50, 6, 537-543.
28. Swiss National Science Foundation. (2005). *Annual statement*. Retrieved from http://www.snf.ch/en/por/fac/fac_ann.asp
29. Weller, A. (2001). *Editorial Peer Review: It's strengths and Weaknesses*. ASIS &T: Information Today Inc, Medford, New Jersey.
30. Peer review. Retrieved from http://en.wikipedia.org/wiki/Peer_review
31. Williamson, A. (2002). *What happens to peer review?* Paper presented at an ALPSP.
32. International Learned Journals Seminar, London. Retrieved from <http://www.alpsp.org/wil120402.ppt>.
33. Zuckerman, H. & Merton, R.K. (1971). Patterns of evaluation in science: institutionalization, structure and functions of the referee system. *Minerva*, 9, 1, 66-100.

Information about the author

Ph.D., Professor Reima Saado Al-Jarf
King Saud University
Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia
reima.al.jarf@gmail.com